كلمة محافظ البنك الإسلامي للتنمية

عن جمهورية سورينام

في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

١٧-١٩ رجب ١٤٣٩ (٥-٣ أبريل ٢٠١٨)

الأصل: إنجليزي

كلمة معالي السيد جيلمور هوفدراد، وزير المالية ومحافظ البنك المركزي لسورينام

الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية

٢٠١٨

صاحب المعالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية،
حضرات المحافظين والمديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية،
صاحب المعالي الدكتور بندر حجار، رئيس البنك الإسلامي للتنمية،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف والامتياز أن أخاطب الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في مدينة تونس التاريخية.

وأنا أستحضر الطابع العالمي الفريد لموقعنا هذا، أود أن أشكر الجمهورية التونسية، حكومة وشعبا، على حفاوة الاستقبال وعلى كرم الضيافة التي أحاطونا بها.

وبصفتي محافظ البنك المركزي لسورينام، يطيب لي أن أعرض عليكم بعض التطورات الاقتصادية والتحديات والنجاحات الأخيرة التي دعمها شركاؤنا الإنمائيون، بمن فيهم البنك الإسلامي للتنمية.

لقد واجهت سورينام في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ هزة شديدة وغير معتادة بكل المقاييس الدولية في ميزان مدفوعاتها وفي وضعها المالي نتيجة للانخفاض الحاد في عائدات التصدير.

- فمن حيث المالية الحكومية، انخفض معدل مساهمة دخل النفط والقطاع المعدني في الناتج الداخلي الإجمالي من ٨% سنة ٢٠١٢ إلى ٠,١% فقط سنة ٢٠١٦. وقد فقدت الحكومة ثلث دخلها تقريبا في ثلاث سنوات. وتعقد هذا الوضع أكثر جراء خسائر الدخل الناجمة عن الانكماش الحاد الذي تلا ذلك سنة ٢٠١٦.
- ومن حيث ميزان الأداءات، بدأت سورينام سنة ٢٠١٣ تسجل عجزا في الحساب الجاري الخارجي بعد ما يقرب من عقد من الفائض. ويعزى هذا العجز بالأساس إلى الشروع في الاستثمارات الكبرى التي استأثرت مجتمعة بنحو ٣٥% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، بينما أدى التراجع الحاد في أسعار الذهب ثم بعدها انخفاض أسعار النفط، وفي نهاية القرن انخفاض صادرات الألومينيوم إلى اشتداد الضغط على ميزان المدفوعات.

وقد بدأنا نستجيب بجدية لهذه الهزة الخارجية والمالية الهائلة في أغسطس ٢٠١٥ بتقليص حاد للنفقات الحكومية وفرض زيادات ضريبية. وشمل ذلك تخفيض نفقات الوزارات الرئيسية وزيادة الضوابط التي تفرضها وزارة المالية على الإنفاق، وزيادة الرسوم الضريبية المفروضة على الوقود، وإغلاق فجوات التهرب من سداد الضرائب على الوقود، ورفع الدعم عن الخدمات على مراحل. وكما تمت الإشارة إلى ذلك، انخفضت الإيرادات الحكومية من ٢٤,٥% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة ٢٠١٢ إلى ١٦,٧% فقط سنة ٢٠١٦. ثم استقرت الإيرادات في ٢٠١٧ بعد أن بلغت ١٦,٦% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض حجم الدخل، نجحت الحكومة في تخفيض العجز من نحو ١٠,٧% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة ٢٠١٦ إلى ٦,٦% سنة ٢٠١٧ بفضل تقليص النفقات بشكل حاد. وبشكل عام، تراجعت النفقات من ٣٠,٤%

من الناتج الداخلي الإجمالي سنة ٢٠١٥، إلى ٢٣% سنة ٢٠١٧، أي بانخفاض يفوق ٧% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتين فقط.

وقد أمكن تحقيق هذا التكييف المالي النوعي إلى حد كبير بفضل التقليص المكثف للنفقات. والأهم من ذلك أننا نحرز تقدما في تحقيق هدفنا المتمثل في تأمين هذه المكاسب، وذلك باعتماد إصلاحات هيكلية أساسية لزيادة الإيرادات المالية من قطاعات غير قطاع التعدين، ومنع صدمات أسعار السلع في المستقبل من الإضرار بالاقتصاد وبالملاءة المالية، وتسريع وتيرة استجابة الحكومة للصدمات. وتطبق هذه الإصلاحات على نطاق واسع وستحسن بصورة جذرية طريقة عمل الحكومة:

- سن البرلمان قانونا ينشئ بموجبه صندوقا للثروة السيادية من أجل دعم استقرار الإيرادات المالية المرتبطة بالسلع والشروع في ادخارها للأجيال القادمة.
- يجري حاليا تنفيذ نظام للإدارة الآنية للنفقات سيمكن من إجراء تعديلات سريعة في الميزانية، وضمان قدر أكبر من الشفافية، والانتقال التام إلى المعايير المالية المحاسبية العالمية.
- أَرسَينا نظاما للتوقعات الاقتصادية الكلية لإعداد الميزانيات والتخطيط المالي على المدى المتوسط؛ وهو أمر ضروري لإصلاح إطار إدارة المالية العامة في المستقبل. ويرتبط بذلك سن قانون جديد في المستقبل القريب لإدارة المالية العامة سيضع قاعدة مالية ويمكن من إصلاح عملية إعداد الميزانية والموافقة عليها.
- نحن بصدد إقرار ضريبة للقيمة المضافة في ٢٠١٨ لتوسيع قاعدة الضرائب على الاستهلاك، ضمان استقرار الإيرادات الحكومية على المدى البعيد، وزيادة الإيرادات إلى نسبة ٢,٥% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بسياسة النقد وتحديد أسعار العملة، أعلنت الحكومة في فبراير ٢٠١٦ عن الانتقال إلى نظام مرن للصرف. وبعد فترة انتقالية طبعتها التقلبات، استقر سعر الصرف واختفت السوق الموازية في سبتمبر ٢٠١٦. ونتيجة لهذا الاستقرار الجديد في سعر الصرف، تراجع التضخم كثيرا إلى معدلات أحادية الرقم في سنة ٢٠١٧ بعد أن بلغ سنة ٢٠١٦ معدل ٥٢%.

إن ثمرة جهودنا بدأت تظهر بوضوح، وأضحت آفاق النمو والصادرات والإيرادات الحكومية المرتبطة بالسلع إيجابية. ويمكن للنشاطين الصناعيين الرئيسيين في سورينام أن يتطلعا إلى زيادة نتائجهما وإيراداتهما في العقود القادمة بفضل الاستثمارات الهائلة الجديدة المعتمدة منذ ٢٠١٥ وتلك المتوقعة في المستقبل القريب. وتشغل الشركة النفطية الحكومية الآن محطتها للتكرير التي تبلغ قيمتها مليار دولار والتي قضت بصورة كبيرة على صادرات النفط الخام وواردات البنزين ووقود الديزل. ويساعد ذلك على تحصين البلاد ضد تقلبات أسعار سوق النفط العالمية. كما تعمل الشركة على توسيع نشاطها ليشمل قطاع التعدين وتوليد الطاقة. وفي الوقت نفسه، تعرف المنطقة البحرية الواعدة لحوض غويانا أعمال تنقيب ضخمة تنفذها شركات نفطية عالمية كبرى. أما في قطاع التعدين، فقد بدأت الشركة الأمريكية للمعادن "نيومونت" في أكتوبر ٢٠١٦ في تشغيل منجم للذهب تبلغ قيمة أصوله ١,١ مليار دولار أمريكي. وأعلنت الشركة الكندية للذهب "إيانغولد" مؤخرا عن اكتشافات كبيرة في إطار عقد امتياز جديد ستزيد كثيرا الإنتاج والأرباح بداية من سنة ٢٠١٩.

لقد كان البنك الإسلامي للتنمية ولا يزال شريكا هاما في انتعاش اقتصاد سورينام وآفاق نموها المتجدد. ويرسم الاتفاق المبرم مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أبريل ٢٠١٦ معالم الدعم المستقبلي وجهود التكييف التي سنبذلها، وذلك من خلال زيادة الدعم المالي والفني الذي سيقدم بشروط ميسرة. وصاغت مجموعة البنك وحكومة سورينام برنامج عمل بدءا من سنة ٢٠١٧

يغطي مشاريعا ومنحا بنحو ١,٧٨ مليار دولار أمريكي. وتركز هذه المشاريع على مجالات من بينها البنى التحتية والزراعة والتنمية الريفية والتنمية البشرية والصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية، والتجارة والتنافسية. ومن أمثلة هذه المشاريع مخطط عام لقطاع النقل، ومشروع لتعزيز النظام الصحي، ومشروع للسكن الاجتماعي، وبناء قدرات وزارة المالية، وإصلاح تنظيمي لتسهيل الصيرفة الإسلامية، وتحسين نظام الصرف، وترشيد الواردات، ومشاريع في مجالات كفاءة وتوليد الطاقة، والنقل والتوزيع، ومشاريع الطرق البرية والموانئ والمياه والصرف الصحي. وتتعاون الحكومة والشركات الخاصة في سورينام أيضا مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ومع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وفي ديسمبر من العام الماضي، تم إطلاق البنك الإسلامي الأول من نوعه في سورينام باسم "**تراستبانك أمانة**"، بحضور إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وحكومة سورينام. ويبدي شعب سورينام اهتماما كبيرا بمنتجات البنك، وستُقدم للعموم في المستقبل القريب منتجات مالية أكثر بدعم من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. وتم بهذه المناسبة الخاصة تأكيد إنشاء مكتب إقليمي في باراماريبو في سورينام.

وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية قُدِّمنا لمجموعة التنسيق العربية، ونحن الآن بصدد مناقشة إمكانيات التمويل بدءا بتمويل مشروع للطاقة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

ويكتسي دعم البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته المنتمية أهمية حاسمة في التغلب على التحديات الاقتصادية الكلية التي نواجهها والمضي قدما على درب الإصلاحات المؤسسية لتقليل تأثير صدمات الأسعار في المستقبل. وأدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم جهود البلدان الأعضاء، ولاسيما في حالات مثل حالة سورينام التي بدأت في تنفيذ حزمة شاملة وأساسية للتكييف من أجل التصدي لآثار صدمات أسعار السلع، والإصلاحات الجذرية للتقليل من تعرض هذا البلد

للصدمات الخارجية. وتستلزم هذه الجهود دعما ماليا كبيرا والمشورة الفنية. لذلك، فإننا نرحب برغبة موظفي مجموعة البنك وقدرتهم على دعم جهودنا.

وفي الختام، أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالبنك الإسلامي للتنمية وبموظفيه المتفانين لما أنجزوه من عمل متميز، وأشجعكم على الاستمرار في هذا الطريق.

****